تأخذ أعلى نسبة وأعلى رقم من مجمل المساعدات الأميركية الخارجية التي تقدمها أميركا لكافة «أصدقائها» في العالم. كذلك فقد ازداد، بعد عدوان عام ١٩٦٧، استعداد صهاينة الخارج لاستثمار أموالهم داخل الكيان الصهيوني، وقد انعقد في القدس، بعد العدوان، مؤتمر صهيوني لأصحاب الملايين الصهاينة في أوروبا وأميركا للبحث في كيفية زيادة استثماراتهم داخل وطننا المحتل. غير أن العوامل الأهم تمثلت في ما وفره الاحتلال من فرص استغلال لليد العاملة العربية من ناحية، وفتح أسواق المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ من ناحية ثانية. ان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ تستوعب حالياً حوالى ٢٠٪ من صادرات اسرائيل الصناعية، كما أن اليد العاملة العربية، بما في ذلك تلك التي في المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨، أصبحت تحتل نسبة حوالى ٥٠٪ في الزراعة و٣٦٪ في الصناعة، عندما تحسب هذه النسب على أساس الشغيلة (العمل اليدوي)؛ بالاضافة الى ما وفرته عملية احتلال الأرض من استغلال لبترول سيناء ومياه الضفة الغربية ومصادرة ما يزيد عن مليون دونم من الأرض وغيرها.

نتيجة هذا كله حقق الاقتصاد الاسرائيلي، بعد عدوان عام ١٩٦٧، نمواً لم يعرفه في السنوات السابقة. ان الاقتصاد الاسرائيلي يختلف الى حد كبير، عن اقتصاد ما يسمى ببلدان العالم الثالث التابعة للامبريالية. ان اسرائيل اليوم، من حيث معدل الدخل السنوي للفرد (٤ آلاف دولار)، ومن حيث نسبة الانتاج الصناعي الى مجمل الانتاج القومي (حوالى ٣٠٪)، أو من حيث حصة الصناعة من مجمل الصادرات (٨٦٪)، ومن حيث نسب توزيع وارداتها (٧٪ فقط مواد استهلاكية، ١٣٪ مواد استثمارية، ٨٠٪ مواد خام)، ومن حيث عملية التمركز الصناعي التي حصلت داخل اسرائيل خلال السبعينات، ان اسرائيل، على ضوء ذلك كله، هي اليوم أقرب الى دائرة الدول البورجوازية الصناعية. وقد لعب موضوع اليد العاملة العربية وموضوع أسواق المناطق المحتلة دوراً في الوصول الى هذا المستوى، فكيف يمكن أن نتصور، اذاً، امكانية تنازل اسرائيل عن هذه الامتيازات، وليس ذلك فقط، بل ان مستوى التطور الرأسمالي الذي وصل اليه الاقتصاد الاسرائيلي بات يتطلب مزيداً من أسواق البلدان العربية، ومزيداً من استغلال اليد العاملة العربية؛ وهذا ما يفسر اصرار اسرائيل على «تطبيع العلاقات». ان أي تتبع للمباحثات المعقدة التي دارت بين الكيان الصهيوني ونظام السادات يظهر بشكل واضح أن اسرائيل لم تكن مستعدة لأية تسوية لا تضمن لها التطبيع الكامل والسريع للعلاقات. لقد رفضت اسرائيل الاكتفاء بالتفاوض المباشر، ورفضت الاعتراف الضمني بها واعطاء ضمانات بالنسبة لحدودها، ورفضت مجرد الاعتراف السياسي فقط، وأصرت على ضرورة التطبيع الكامل للعلاقات بينها وبين النظام المصري، وها هي اليوم تتحدث عن مياه النيل وارواء النقب، وعن المشاريع الاستثمارية المشتركة في سيناء وغيرها من الموضوعات.

ان مصلحة الاقتصاد الصهيوني، لم تعد تتحمل استمرار المقاطعة الاقتصادية العربية، ولم تعد تتحمل رؤية أية قيود تحول بينها وبين مشاركتها للرجعية والبورجوازية العربية لليد العاملة العربية والأسواق العربية، وكافة الثروات البترولية والمائية العربية. ومن هنا كان لهذا العامل ــ عامل متطلبات الاقتصاد الاسرائيلي مترابطاً مع العامل